



تقرير عن اجتماع هيئة مجالس جامعة القدس السادس والعشرين بعنوان

## البحث العلمي في خدمة المجتمع

العقبة، المملكة الأردنية الهاشمية

من إعداد مجموعة من الباحثين الشباب تحت إشراف: أ.د. سعيد أبو علي  
صلاح الشميري - شريفة شوالر - معتصم الشول

تحت رعاية عطفة رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المهندس نايف بخيت، عقد اجتماع هيئة مجالس جامعة القدس السادس والعشرين تحت عنوان "البحث العلمي في خدمة المجتمع" خلال الفترة 12-14 آذار/ مارس 2019 في فندق حياة ريجنسي بالعقبة (المملكة الأردنية الهاشمية). وقد حضر مؤتمر جامعة القدس نخبة من الأساتذة الجامعيين والإداريين من الجامعات الأردنية.

استهل الاجتماع بكلمة افتتاحية للأمين العام لهيئة المجالس الأستاذ الدكتور محمد الشلالدة، رحّب من خلالها بالمشاركين في المؤتمر السادس والعشرين في مدينة العقبة العريقة بمؤسساتها التعليمية، مشيراً إلى محاور المؤتمر، أملاً أن يكون هذا الاجتماع دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في جامعة القدس.

بدوره، ركز عضو مجلس أمناء جامعة القدس معالي المهندس منيب رشيد المصري خلال كلمته الافتتاحية على التعريف بمؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية، التي عملت على مدار خمسة عقود على توفير الدعم المالي للمؤسسات والأفراد في المجال التعليمي، حيث ساهمت في إنشاء وتأهيل وتطوير المدارس والكليات في العديد من الجامعات الفلسطينية،

كما امتد علمها لتصل إلى لبنان ليكون معهد منيب وأنجيلا المصري للطاقة والموارد الطبيعية في الجامعة الأميركية في بيروت منصة متكاملة توفر المختبرات والبنية التحتية للبحث والتطوير وإنتاج المعرفة والتقنية في قطاعات الموارد الطبيعية والطاقة والبيئة، مشيراً إلى إطلاق أكاديمية القدس للبحث العلمي من عمان وتمويل من المؤسسة، لتقديم الدعم المالي وتبني العلاقات والشبكات لدعم الباحثين والمبتكرين والرياديين، حيث قدمت دعماً مالياً لأربعة مشاريع، وصل في مجموعه إلى 200 ألف دينار أردني (أكثر من 285 ألف دولار) شملت باحثين من جامعة بوليتكنك فلسطين وجامعة القدس والجامعة الإسلامية في غزة وجامعة فلسطين، وتنوعت لتشمل أبحاثاً في مجالات الصحة وهندسة الجينات والمياه والطاقة والبيئة، كما أطلقت قبل شهر برنامجها الجديد لدعم البحث العلمي والابتكار، موضّحاً أن المؤسسة بنت علاقات مع القطاع الخاص على مستويين -المحلي والعالمي- حيث أقامت علاقات مع جامعة تكساس في أوستن وجامعة قبرص، بالإضافة إلى مؤسسات وشبكات علمية أخرى كسيسكو والمتدى العالمي الاقتصادي وغرفة التجارة العالمية لطريق الحرير.

من جانبه، تناول ضيف الاجتماع رئيس مجلس إدارة أكاديمية القدس للبحث العلمي الأستاذ الدكتور اخليف الطراونة في كلمته تحديات البحث العلمي، مشيراً إلى وجود خلل واسع في نتاج ومخرجات البحث العلمي في عالمنا العربي، مؤكداً على ضرورة وجود إستراتيجية وطنية بحثية شاملة لتوحيد الجهود والطاقات وترتيب بين المخرجات البحثية والخطط التنموية، وتُناط مهمتها الرئيسة بالجامعات وبالتعاون مع القطاع الخاص، بهدف الوصول إلى مستويات عالمية متميزة للإنتاج ومخرجات البحث العلمي في بلداننا العربية وتوظيفه في تقدم المجتمع والعملية التنموية الشاملة.

فيما أشار الأستاذ الدكتور عماد أبو كشك في كلمته إلى الخطة المعدة من طرف الهيئتين التدريسية والإدارية وعمادة البحث العلمي ومجلس البحث العلمي في جامعة القدس، للنهوض وتحقيق الاستقرار بجامعة القدس وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية في الجامعة وإعادة صياغة أهداف ومخرجات التعليم والعلم لتحقيق التميز التربوي والأكاديمي ووضع نظام للحوافز للمشاريع البحثية وتحقيق الشراكة بين الجامعة من جهة، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لخدمة المجتمع الفلسطيني وتوفير البيئة الملائمة والمحفزة والمشجعة للبحث العلمي والإبداع والابتكار للباحثين والأكاديميين لتمكين الجامعة من تحقيق رسالتها الأكاديمية والبحثية والمجتمعية بشكل مميز، بالإضافة إلى تعزيز الاعتماد على



التقنيات التكنولوجية والإسهام في تطوير استخداماتها، وما توفره أكاديمية القدس ومركز منيب المصري للبحث العلمي والإبداع وجودة التعليم.

وقد أوضح أن جامعة القدس قامت بخلق شراكات، عمادها البحث العلمي والريادي والتقنيات الحديثة واستخداماتها، واستجابة لإستراتيجية الجامعة وتوجهاتها التحديثية، من خلال بناء وتأسيس مركز التكنولوجيا وريادة الأعمال على أسس علمية وعملية ومهنية وتقنية، والذي يتشكل من العديد من البرامج، تمثل في مجموعها النسيج للنظام البيئي التقني لتعزيز الاقتصادي وتشمل تلك البرامج على سبيل المثال لا الحصر حاضنة التكنولوجيا، وبرنامج مسرعة الأعمال، وبرنامج صندوق المستثمرين، ومدرسة التدريب، والذي يستهدف جسراً الهوة بين حاجات السوق ومهارات التعلم الملائمة حسب طبيعة التخصص ومهارات التكنولوجيا المختلفة والبرمجة المتنوعة.

وبغرض مواكبة جامعة القدس التطورات العالمية في المجالات التكنولوجية والتقنية الحديثة والمستقبلية، أشار كذلك إلى توقيع العديد من اتفاقيات التعاون والتبادل الطلابي والأكاديمي مع العديد من الجامعات العالمية المتطورة والتميزة، وإقامة برامج أكاديمية مشتركة معها، ومنها على سبيل المثال برنامج الدراسات الثنائية بالتعاون مع الجامعات الألمانية الشريكة وكلية القدس ومع جامعة بارد في نيويورك.

بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، عقد على مدار ثلاثة أيام ثلاث جلسات، تناولت مجموعة من أوراق العمل التي غطت المحاور الثلاثة للمؤتمر والمتمثلة فيما يلي:

1. واقع وتحديات البحث العلمي

2. تجارب وشراكات البحث العلمي

3. آليات تطوير البحث العلمي، وذلك على النحو الآتي:

### أولاً: الجلسة الأولى: واقع وتحديات البحث العلمي:

تناولت الجلسة الأولى من المؤتمر الأوراق التالية:

1 - ورقة حول مشكلات البحث العلمي في جامعة القدس من وجهة نظر الباحثين في العلوم التطبيقية والطبية: (من إعداد عمر حمارشة - دائرة العلوم الحياتية):

تناولت الورقة المعوقات الرئيسة للنهوض بالبحث العلمي في العلوم الحياتية الطبية،

والتي تشمل المعوقات الفردية والمتمثلة في عدم الرغبة في الانخراط في البحث العلمي، الرغبة في العمل بشكل فردي، ضعف الإستراتيجية البحثية لدى الباحثين، عدم مواكبة التطور العلمي والتقني، قلة المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، ضعف التواصل بين الباحثين في الجامعات الفلسطينية، البحث العلمي لغايات الترقية فقط أو وجود مكافأة مالية، فيما تتمثل المعوقات الفنية والعلمية في غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي، وبناء إستراتيجيات وألويات للبحث العلمي تخص شريحة معينة من الباحثين، وعدم وجود قاعدة بيانات وطنية للبحث العلمي تضم معلومات عن الباحثين واهتماماتهم، بالإضافة إلى نسخ من المنشورات العلمية، والمراكز البحثية ونشاطاتها، والأجهزة المتوفرة، وغياب التشبيك مع القطاع الخاص محلياً وعالمياً، علاوة على قلة المؤتمرات العلمية المحلية التي تجمع الباحثين.

وركزت الورقة البحثية على ضعف التمويل كأحد أهم معوقات البحث العلمي بسبب عدم وجود موازنات للبحث العلمي، وقلة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي من الحكومة، وكذا صعوبة جذب التمويل الخارجي، إضافة إلى صعوبة تسويق نتائج البحوث التطبيقية أو غياب مؤسسات تسويقية متخصصة، وتأمين مستلزمات البحث العلمي. وقد توصل الباحث إلى جملة من التوصيات والحلول المقترحة المتمثلة فيما يلي:

- ضرورة الإنفاق على البحث العلمي ولو القليل وترسيخ مفهوم الاستثمار في البحث العلمي.

- تشجيع الباحثين، وتفعيل إجازات التفرغ العلمي، تحسين مناخ البحث العلمي بتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية بشكل دوري.

- تخصيص منح بحثية للطلبة لتشجيعهم للانخراط في البحث العلمي، وتخفيف العبء التدريسي والإداري عن الباحثين.

- تعزيز التعاون والاتصال العلمي بين الجامعات المحلية، تعزيز التواصل بين الجامعة والقطاع الخاص، إنشاء حاضنات علمية وصناعية.

2 - ورقة حول زاوية جامعة القدس الرقمي: من إعداد عصام إسحاق:

تناولت هذه الورقة ماهية زاوية جامعة القدس الرقمي ودورها باعتبارها وسيلة لإدارة وتخزين وتوفير سبل الوصول إلى محتوى الرقمي من المعلومات بهدف خلق رؤية عالمية



للبحوث العلمية في المؤسسة، وتخزين مصادر المعلومات والحفاظ عليها بما في ذلك المصادر غير المنشورة، إضافة إلى المحافظة على المصادر النادرة وسريعة التلف دون حجب الوصول إليها.

وتكمن وظائف هذه الزاوية في إيداع المواد والتحكم في الوصول إلى المعلومات ودعم البحث والاسترجاع والحفظ والتخزين، كما تتضمن أنواعاً مختلفة من الوثائق، منها منشورات الجامعة، مشاريع التخرج، رسائل ماجستير ودكتوراه، وأبحاث.

تم استخدامها لأول مرة في الجامعات الفلسطينية منذ عام 2003 واعتمدها جامعة القدس عام 2018، وقد قدر عدد الوثائق العلنية في مستودع جامعة القدس بحوالي 3423.

3- أثر التصنيفات العالمية للجامعات على البحث العلمي في الأردن: من إعداد الأستاذ الدكتور شاهر المومني (قسم الرياضيات - الجامعة الأردنية):

تناولت الورقة البحثية التصنيفات المعتمدة والمناسبة للجامعات الأردنية، كما تطرقت إلى مميزات كل من تصنيف شنغهاي العالمي، تصنيف التايمز، تصنيف كيو إس، تصنيف يواس نيوو، حيث أوصت بضرورة تطوير وتعديل أنظمة وتعليمات البحث العلمي من خلال:

- رفع حوافز النشر في مجلات الفئة الأولى والثانية.
- وضع حوافز للاستشهاد العلمي.
- تعديل تعليمات الرقمية.
- اعتماد الأبحاث المنشورة في مجلات الفئة الأولى والثانية فقط.
- تعديل تعليمات منح درجة الدكتوراه والماجستير، حيث يُطلب من كل طالب دكتوراه بحثان، ومن كل طالب ماجستير بحث واحد في مجلات الفئة الأولى أو الثانية.
- تعديل تعليمات التفرع العلمي واشتراط نشر بحث واحد على الأقل في مجلات الفئة الأولى أو الثانية.
- وضع أسس جديدة للزيارات العلمية وتشجيع الباحثين على التشبيك مع الخارج.
- تعديل تشريعات المشاريع البحثية وخاصة نظام اللوازم.

4- ورقة حول تشخيص واقع البحث العلمي في الفيزياء في فلسطين: دراسة مقارنة: من إعداد الأستاذ الدكتور عماد أحمد البرغوثي، د. حسين رشاد السمامرة (دائرة الفيزياء - جامعة القدس)

تناولت الورقة ما كشف عنه رئيس جمعية أصدقاء البحث العلمي في الجامعات الأردنية الدكتور أنور البطيخي عن أن الحكومة الأردنية تخصص في موازنة الدولة السنوية مبلغاً لا يتجاوز ثلاثة ملايين دينار لدعم البحث العلمي، بالإضافة إلى ما نسبته واحد بالمئة، يفترض تحصيلها من أرباح الشركات السنوية لهذا الغرض، مشيراً إلى أن نسبة الإنفاق على البحوث العلمية الأردنية خلال السنوات العشر الماضية لا تتجاوز 3, 2 بالألف من الناتج الإجمالي المحلي، فيما تصل نسبة الإنفاق في الدول المتقدمة في مجال البحوث العلمية إلى خمسة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أوضحت الورقة أهم العقبات التي تعترض البحث العلمي في الأردن والمتمثلة في: عدم وعي المجتمع بأهمية البحث العلمي في التطور ونقل التكنولوجيا، عدم اعتماد صانع القرار على الأرقام والبيانات الناتجة عن البحوث العلمية، عدم توفر الكادر البحثي اللازم والمخصصات الكافية، عدم صرف المخصص للبحث العلمي من الموازنة العامة في الجامعات وانشغال الباحثين والأساتذة بأعباء تدريسية أخرى.

وقد خلص البحث إلى أن البحث العلمي يقوم على ركنين أساسيين، هما الدولة وباحث عالم، حيث يمكن للدولة الراعية من خلال ميزانياتها استقطاب العلماء وإرسال المبدعين من أبنائها للجامعات العريقة من خلال بعثات للحصول على ما يلزم من معارف وعلوم ومهارات لازمة للحاق بركب الدول المناهضة علمياً وتكنولوجياً.

5- ماذا وراء الأرقام؟: إنتاج البحث العلمي في جامعة القدس: إعداد الهام كتيب عميد البحث العلمي:

ناقشت الورقة مدى نجاح جامعة القدس في الاضطلاع بمهامها المتمثلة في ترقية النوعية العلمية للبحث، التي توفر حلولاً للمشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني وتساهم في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتضيف للمعرفة العلمية وتسعى لخدمة المجتمع.

كما أشارت الورقة إلى دراسة فنلندية مهمة، توصلت إلى مجالات تأثير البحث العلمي على المجتمع وانعكاساته، منها الصحة والمؤسسات العمومية والخدماتية والاقتصاد والبيئة والموارد البشرية والثقافة بالاعتماد على مؤشرات وقاعدة بيانات محددة.



أما بخصوص جامعة القدس، فإن غياب قاعدة بيانات لقياس تأثير البحث العلمي على المجتمع، جعل الباحث يعتمد على بيانات توفرها أنظمة أخرى، وأهم ما توصلت له هذه الدراسة وأوصت به هو ضرورة نشر الأبحاث العلمية وفتح المجال للنشر مع محاولة ربط الأبحاث العلمية بحاجات المجتمع بما يسمح بترقية مكانة جامعة القدس وانخراط الباحثين، إضافة إلى تطوير مؤشرات القياس وتكوين قاعدة بيانات رقمية للوثائق البحثية.

## ثانياً- الجلسة الثانية: تجارب وشراكات البحث العلمي:

تناولت الأوراق التالية:

1- دراسة حالة -العيادة القانونية في جامعة القدس-: من إعداد منير نسيبة مدير العيادة القانونية ومركز العمل المجتمعي:

أشارت الورقة إلى أن التعليم القانوني في كلية الحقوق بجامعة القدس كان معتمداً على الإطار النظري فقط، وبعيداً عما تواجهه على الأرض دون ربط طلبة الكلية بالواقع المحيط بهم وبمستقبلهم المهني، وهو ما أدى إلى بروز الحاجة إلى استحداث العيادة القانونية، حيث تمثل حلقة الوصل بين الدراسة القانونية النظرية والحياة المهنية العملية من أجل حاجة الدفاع، المزيد من التعليم عن الوضع الفلسطيني، التدريب على المهارات، الحاجة إلى خدمات مجانية، مما أدى إلى إدخال تغييرات أكاديمية، وذلك مقابل ساعات معتمدة وعلامات (حافز إضافي) للتكيف مع البيئة المحيطة في جامعة القدس المتمثلة في الجدار الفاصل والتصدي للاعتداءات العسكرية على حرم جامعة القدس، واعتقال الطلاب والأكاديميين، واستخدام القوانين لتهمجير الفلسطينيين، حيث يكمن دور طلاب العيادة القانونية من خلال اعتماد برامج فيما يلي:

- توثيق انتهاكات الاحتلال.
- كتابة تقارير مبنية على مصادر أولية للمعلومة.
- تقديم خدمات قانونية مجانية للجمهور الفلسطيني في القدس.
- المشاركة في نشاطات المناصرة الدولية مجلس حقوق الإنسان.

وقد حصلت جامعة القدس على جوائز عدة لمبادرات وبرامج العيادة، منها مبادرة "خدمات جامعة القدس القانونية في القدس"، كما نالت جائزة المركز الثالث لعام 2009

حصلت عليها عيادة القدس لحقوق الإنسان.

2- التحديات التي تواجه الأبحاث العلمية عند طلبة البكالوريوس في كلية المهن الصحية: إعداد أ. إبراهيم غنام (محاضر في كلية المهن الصحية):

يقوم مئات الطلاب من كليات المجمع الصحي سنوياً بمشاريع أبحاث علمية كمتطلبات للتخرج أو ضمن مساق البحث العلمي، تستند في معظمها إلى تصاميم بحثية كمية، والتي تتطلب جمع بيانات عن مشكلة صحية معينة في المجتمع الفلسطيني، ويتم ذلك وفق طريقتين رئيسيتين إما عن طريق الاستبيانات أو استعمال بيانات جاهزة من ملفات المرضى في سجلات وزارة الصحة الفلسطينية والقطاع الصحي الأهلي والخاص، أو كليهما، كما يفضل بعض الطلاب إجراء التجارب العلمية بأنفسهم على العينات التي قاموا بجمعها، غير أن هناك العديد من التحديات البحثية التي تواجه الطلاب في مراحل البحث المختلفة منها:

- جمع البيانات اللازمة بسهولة وبأقل قدر من المشاكل.

- توفر المراجع اللازمة التي يمكن الوصول إليها بسهولة.

- الالتزام بأسس الاقتباس العلمي السليم.

- تنفيذ التحليل الإحصائي بشكل سليم.

- الكتابة العلمية.

- عمل العرض التقديمي لمناقشة النتائج النهائية.

وبهذا، فقد حاولت هذه الورقة تقييم التحديات التي تواجه الأبحاث العلمية، بما فيها أبحاث التخرج لطلبة البكالوريوس في مجال العلوم الصحية، وكذا معرفة الإستراتيجيات الفعالة لإدارة هذه التحديات عن طريق تقييم ثمانين بحثاً لمجموعات بحثية من طلبة كلية المهن الصحية، معظمهم تخصص العلوم الطبية المخبرية خلال الفترة الزمنية من 2014-2018 والتي توصلت إلى ما يلي:

- عدد مشاريع التخرج قليل جداً مقارنة بعدد البحوث ضمن مساق البحث العلمي، حيث تقدر بنسبة سبعة بالمئة من الأبحاث مشاريع تخرج و93 بالمئة من مشروع بحث ضمن مساق البحث العلمي.



- يميل الطلاب إلى تكوين مجتمعات بحثية كبيرة العدد، حيث قدرت النتائج بـ47 مجموعة مكونة من خمسة طلاب، و23 مجموعة مكونة من أربعة طلاب، و10 مجموعات مكونة من ثلاثة طلاب.

- يميل الطلاب إلى التخصص في أبحاث العلوم الطبية المخبرية (69 بالمئة، و31 بالمئة في أقسام أخرى).

- تتميز أبحاث متطلبات المساق البحث العلمي بالاعتماد على استبيان كطريقة لجمع البيانات (59 بالمئة)، فيما تعتمد مشاريع التخرج على التجارب المخبرية (67 بالمئة).

- تشكل طلاب الجامعة أهم شريحة مستهدفة في توزيع البيانات (60 بالمئة).

- جميع البحوث تقلد ورقة علمية منشورة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات.

- تعتمد الأبحاث على إجراء مجمعة من عدة بحوث منشورة (57 بالمئة)، فيما لا تتجاوز البحوث التي تعتمد على بيانات مفحوصة مسبقاً 16 بالمئة.

- الوقت اللازم للحصول على موافقة لأخذ البيانات من وزارة الصحة تتراوح من أسبوعين إلى أكثر من خمسة أسابيع ومعظمها من 3-5 أسابيع، وبعد الحصول على الموافقة، فإن الوقت اللازم لأخذ البيانات من يومين إلى سبعة أيام.

- التكلفة الإجمالية للبحث ما بين 100-300 شيكل.

- نتيجة فحص السرقعة العلمية ببرنامج Turnitin أسفرت عن النتيجة التالية 15, 77 بالمئة أداء ممتاز، غير أن 56 بالمئة لم يتم عمل الفحص لها.

وبناء على هذه النتائج، فقد أوصت الدراسة بضرورة القيام بجهود إضافية لتسهيل عملية البحث العلمي لطلبة المهن الصحية تشمل:

- رفع الوعي المجتمعي بأهمية البحوث الصحية والمشاركة فيها، إعطاء المعلومات بمصدقية.

- توفير الإمكانيات المادية والمختبرات البحثية وإتاحتها لطلاب البكالوريوس بدرجة أكبر من الموجود حالياً.

- أهمية زيادة التعاون وعمل اتفاقيات مع وزارة الصحة الفلسطينية والقطاع الطبي

الخاص لتزويد الباحثين من طلبة الكلية بالبيانات الصحية اللازمة لبحوثهم بسهولة.  
- إعطاء البحث العلمي حيزاً أكبر ضمن الخطط الأكاديمية وعدم انتظار وصول الطلاب لمستوى السنة الرابعة ليمارسوا البحث العلمي بشكل فعلي.

3- ورقة حول "تعزيز وتوظيف القيم السلوكية بين الأساتذة والطلبة في دعم البحث العلمي": من إعداد الدكتور صالح صوالحة رئيس دائرة هندسة التغذية:

تعدّ خدمات الإرشاد الجامعي ضرورة مُلحّة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي الرامية إلى حفز مواهب الطلاب المتباينة لتنمو نموّاً مُتكاملاً أكاديمياً ونفسياً واجتماعياً وسلوكياً، مما يُنتج طالباً قادراً على مواكبة التحديات داخل الجامعة ومن ثم الأخذ بيده نحو الإبداع والابتكار أثناء دراسته وبعد تخرجه.

وتهدف هذه الورقة إلى تطوير فكرة الإرشاد الاجتماعي والتربوي والنفسي وممارستها في الجامعة، وقد توصلت إلى ضرورة تنمية مهارات المرشد الأكاديمي كمهارة الاستماع، مهارة التعاطف، مهارة النقاش والحوار والقدرة على الإقناع، مهارة اتخاذ القرار وحل المشكلات، مهارة القيادة، مهارة التخطيط، مهارة القدوة الحسنة، مهارة الإرشاد لمجموعة طلاب، مهارة التنظيم واستثمار الوقت، كما أوصت كذلك بضرورة تهيئة بيئة سلوكية وإرشادية وسياسية ملائمة لدعم الطلبة وتطويرهم علمياً وعملياً من خلال:

- حث المرشد الأكاديمي للطلاب في الجامعة على تغيير رؤيته، حيث يتضمن ربط إرشاده الأكاديمي بالإرشاد الاجتماعي والنفسي للطلاب.

- تعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والأكاديمي بما يضمن أن يكون الطالب جزءاً أساسياً في هذه العملية.

- تقديم البرامج الإبداعية المتميزة، والاستشارات النفسية والاجتماعية والأكاديمية المتخصصة لدعم طلاب جامعة القدس في جميع جوانب حياتهم.

- مساعدة الطلبة على رفع مستوى تحصيلهم الأكاديمي من خلال تقديم خدمات التوجيه والإرشاد النفسي والمهني.

- العمل على إكساب الطلبة مهارات حياتية أساسية مثل: الثقة بالنفس، الاتصال والتواصل، التعبير عن المشاعر.



4- ورقة حول "دور المجموعات البحثية من طلبة البكالوريوس في تعزيز البحث العلمي في جامعة القدس": من إعداد أحمد عمرو وعميد كلية الصيدلة:

ركزت الورقة على أن الطالب يمثل المحور المركزي في العملية التعليمية في مختلف المؤسسات الأكاديمية ومحورًا أساسيًا في البحث العلمي كذلك، وهو ما يجعل من المهم استنهاض ملكاتهم وتدريب الطلبة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لصياغة السؤال البحثي، وكذا إيجاد المنهجية والوسيلة المناسبة للإجابة عنه، وتزويدهم بمهارات كتابة البحث ونشره وتحفيز عملية التفكير من خلال طرح الأسئلة والملاحظات، والتقدم للمشاريع البحثية الطلابية والنشر، والتسويق الذاتي، والتسويق للمؤسسة.

كما أوضحت الدراسة أن إشراك طلبة البكالوريوس يفتح آفاقًا متعددة للباحث والطالب والمؤسسة على حد سواء من خلال استقطاب الدعم المالي من خلال المشاريع البحثية، فهناك العديد من المشاريع التي يشترط مشاركة الطلبة فيها حتى يتم قبولها، وتوفير فرص التبادل الطلابي البحثي، إذ إن فرص الطالب الباحث متعددة ويمكن دفعه للاستفادة منها، ناهيك عن الاستفادة من ساعات العمل التطوعي لطلبة البكالوريوس والذي يمكن من خلالها جمع بيانات لا حصر لها ومن مناطق جغرافية لا يمكن للباحث والأكاديمي أن يصلها بنفسه، إضافة إلى ما تشكله هذه التجربة من إضافة نوعية لسمعة البرامج والتخصصات في جامعة القدس وما تشكله من نقطة تنافسية تنعكس حتمًا على استقطاب الطلبة وإقبالهم على تخصصات الجامعة، ناهيك عن إسهام هذه التجربة في تحقيق رؤية الجامعة كجامعة بحثية تؤدي من خلال البحث العلمي رسالتها في بناء المواطن والمجتمع والدولة، كما أشارت الورقة إلى العديد من التجارب الناجحة في جامعة القدس والتي أفضت إلى نشر أبحاث علمية في مجلات مرموقة يقودها طلبة البكالوريوس.

### ثالثًا- الجلسة الثالثة: آليات تطوير البحث العلمي:

تناولت ما يلي:

1- ورقة بعنوان مبادرة دمج ذوي الإعاقة في المدرسة العامة من قبل طالبات التربية العلمية ومشرفيهم في كلية العلوم التربوية: من إعداد أ. بشرى بدوي ود. سعيد عوض. د. أشرف أبو الخيران/ كلية العلوم التربوية.

تناولت الورقة موضوع دمج الأطفال ذوي الهمم في المدارس العادية وفي الصفوف العادية مع أقرانهم العاديين، مع ضرورة حصولهم على خدمات التربية الخاصة، وأشارت إلى تنوع

أنواع الدمج في التربية الخاصة، منها خلق الصفوف الخاصة في المدارس العادية، أو من خلال الدمج الأكاديمي أو الدمج الاجتماعي، وتأتي أهمية هذه العملية من مطلق حق الطفل مهما كانت قدرته واحتياجاته في التعليم العام وعدم عزل هذه الفئة عن محيطها، حيث تقوم السياسة العامة لوزارة التربية والتعليم العالمي على مبدأ دمج الأطفال ذوي الهمم مع الأطفال العاديين في الصفوف العادية مع مساعدة خاصة فردية في غرفة مخصصة لهم تسمى "غرفة المصادر" تكون في المدرسة نفسها، حيث توضع الخطة التربوية الخاصة بكل تلميذ من قبل فريق مختص فيما تتمثل رؤية جامعة القدس في ضرورة ربط النظري بالعملية وإنتاج طلاب باحثين قادرين على حل مشاكل المجتمع.

وقد نشأت فكرة دمج ذوي الإعاقة في المدارس العامة من خلال برنامج إعداد المعلمين الذي كانت الجامعة شريكة به لمدة ثلاث سنوات، أصبح المعلمون قادرين على استقبال ذوي الهمم بشكل مبدئي. وقد تمت هذه العملية من خلال المراحل التالية: حددت استراتيجيات العمل والسياسة التربوية للدمج، تهيئة الأهل والمدرسة والمعلمين والطلاب، تنفيذ الخطط، تقييم الخطط المنفذة بمشاركة فريق جامعة القدس (الطلاب، مشرفين أكاديميين، أنشطة (طب الأسنان، الأغذية))، وقد تم عند التخطيط للدمج مراعاة الشروط التالية:

- تحضير الأطفال العاديين وتهيئتهم نفسياً لتقبل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتفاعل معهم بشكل طبيعي، تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة نفسياً وتربوياً.
- تأهيل معلمي الصفوف الحكومية وتدريبهم جيداً للعمل مع كل الحالات الخاصة التي قد تستقبلها المدرسة.
- الاختبار الدقيق للذين سيدمجون في المدارس العادية.

رغم ذلك، تواجه هذه العملية مجموعة من العقبات، منها غياب المناهج التعليمية المكيفة مع قدرات هؤلاء الأطفال، فهناك معوقات على مستوى الصف، حيث لا يوجد هناك مدرّس الظل، رغم أن الوزارة أقرت بعد مبادرتنا معلم الظل، إلا أنه يطلب من الأهالي تحمّل التكاليف، علماً أن الدول الأخرى تتحمل الرسوم والدعم، ناهيك عن عقبة اكتظاظ الطلاب.

وفي النهاية، فقد أوصت الدراسة بما يلي:

- نشر لثقافة الدمج والتربية الدامجة على صعيدي القطاع العام والخاص.



- مأسسة التربية الداجمة على الصعيد الوطني.

- ضرورة تهيئة المدارس تهيئة أكاديمية واجتماعية وتهيئة مرافق حتى لا تكون المتسبب الأول بالإعاقة.

- ضرورة إعداد برامج من قبل الجامعات والمؤسسات لاحتضان ذوي الإعاقة لتكملة إعدادهم للانخراط بسوق العمل وظيفياً ومهنياً.

- البحث العلمي هو الوسيلة الأكثر نفعاً لإنتاج المعرفة، ولا بد أن يكون الاهتمام على مستوى جميع المؤسسات وليس على مستوى الجامعات فحسب.

2- ورقة بعنوان "البحث العلمي في كليات العلوم الإنسانية في الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمأمول (دراسة حالة جامعة القدس): إعداد الباحثين الدكتور إبراهيم الصليبي والدكتور عمر الصليبي:

باعتبار أن البحث العلمي أحد أركان النهضة الحياتية في جميع أرجاء العالم، وهو يمثل التطور والنمو والرقي وانعكاساً للتطور العلمي في الجامعات عامة والفلسطينية خاصة في ضوء عدم وجود موارد وثروات طبيعية في فلسطين وفي العالم الثالث بشكل عام والدول العربية ومنها فلسطين أيضاً، فقد تناولت هذه الورقة واقع البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ومعوقات البحث العلمي الإنساني والمأمول منها، وكيفية مساهمة البحوث العلمية الإنسانية في حل مشكلات المجتمع الفلسطيني.

ولتطوير البحث العلمي، توصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها ضرورة إيجاد مصادر دعم مادي وشراكة للبحث العلمي، مثلاً الجامعات مع القطاع الخاص، وتخصيص جزء من ميزانية الحكومة للبحث العلمي ومأسسة موضوع البحث العلمي من خلال مؤسسة وطنية للتوجيه والتنسيق في القضايا التي تخص البحث العلمي وتحقيق شراكات مع جامعات دولية مرموقة للتبادل العلمي وتبادل الخبرات لبناء قدرة العاملين في الجامعات الفلسطينية على القيام بالأبحاث العلمية الإنسانية، كما أوصت بما يلي:

- إنشاء وحدة تابعة لعمادة البحث العلمي، مهامها التواصل مع المجتمع المحلي لتحديد احتياجاته البحثية الإنسانية وإقناعه بأهمية نتائج البحوث العلمية الإنسانية وضرورة الأخذ بها وتوجيه اللجان البحثية إلى تلك الاحتياجات.

- توفير دعم مالي حقيقي للباحثين ودعم مشاركاتهم في المؤتمرات والمساهمة في نشر أبحاثهم.

- رفع نسبة البحث العلمي في ميزانية الجامعة من أجل تشجيع الباحثين في الكليات الإنسانية.

3- ورقة بعنوان "دور التفرغ العلمي في تطوير مهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس": من إعداد الدكتور محمد عمانة- كلية الحقوق- جامعة القدس

تناولت الورقة أهمية التفرغ العلمي ودوره الكبير في إثراء البحث العلمي وفتح آفاق مع الباحثين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى زيادة كمية الأبحاث العلمية والتي من شأنها رفع مستوى البحث العلمي في الجامعات، بالإضافة إلى اكتساب الخبرات من الجامعات والمؤسسات المحلية والدولية تؤدي إلى إنجاز أبحاث علمية استثمارية لها مردود مادي على الجامعة، وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت عينة الدراسة رفضها لقرار وقف التفرغ العلمي وأن هنالك حاجة دائمة ومستمرة من أجل العمل على تطوير البحث وأدواته من خلال الخبرات والبحوث التي تحصل، ويقوم بها الباحثون مع الجامعات والمؤسسات الخارجية، كما وأن التفرغ العلمي للدور الفاعل في خدمة المجتمع المحلي.

4- ورقة بعنوان "البحث الإجرائي كمدخل لتطوير البحث العلمي في الجامعة": من إعداد د. غسان سرحان/ كلية العلوم التربوية

تناولت الورقة أهمية البحث الإجرائي باعتباره نوعاً من أنواع البحوث التطبيقية التي يجربها مزاول مهنة ما، بهدف تطوير أدائه وممارساته أو لحل مشكلة تواجهه، بنفسه أو بالتعاون مع زملائه الذين يشاركونه المعاناة من تلك المشكلة، ويهدف التصدي للمشكلة وتحسين الممارسات التي يتبعها الفرد في مهنته، حيث يتميز عن غيره من البحوث العلمية الأخرى، على تركيزه على مشكلات فعلية تواجه العاملين من واقع الممارسة اليومية، ويتعامل مع ظاهرة معينة مع تركيز على حالات محددة بالزمان والمكان، ويمكن تنفيذه بشكل فردي أو جماعي، وهو بحث عملي تطبيقي، لا يعني تطبيق نظريات أو فحص إمكانية تطبيقها، بل يعني وضع إجراءات وتطبيقها واستخلاص النتائج وتوظيفها بشكل مباشر في اتخاذ القرار وحل المشكلة.

ويتكون البحث الإجرائي من مجموعة عناصر أساسية لتنفيذه بالصورة العلمية التي تؤدي



الغرض الأساس من مراجعة الممارسات الحالية، التعرف على جوانب الضعف والقوة بعد التأمل، فرض الحلول الممكنة وتطبيقها، تقييم النتائج، وأخيراً التأمل وتعديل الممارسات في حال نجاح الحلول أو تجربة حلول أخرى، ومراجعة الممارسات الحالية بعد التغيير.

وتعد مرحلة جمع البيانات في البحث الإجرائي من المراحل المهمة للتأكد من واقع وحجم المشكلة، وتتعدد أدوات جمع البيانات باعتبارها نمطاً من أنماط البحث النوعي، وقد أشارت الدراسة إلى أن التفكير النقدي للممارسات يكون في مواقف متعددة تعمل على رفع مستوى الممارسة لذلك، وهو ما يظهر حاجة ملحة لوضع آلية عمل لدعم مشاريع الأبحاث الإجرائية كمنشآت مستمرة داخل المؤسسة، حيث اقترح في الدراسة أن يعتمد البحث الإجرائي الموجه نحو تحسين جودة التعليم وخدمة المجتمع وتطوير نظام الترقية من خلال:

- تشكيل لجنة لوضع نظام لاعتماد الأبحاث الإجرائية.
- إصدار مجلة معتمدة متخصصة بالأبحاث الإجرائية.
- عقد دورات تدريبية لنشر ثقافة الأبحاث الإجرائية وأن تكون من مخرجاتها القيام بإجراء عدد من الأبحاث الإجرائية التي تتم مناقشتها واعتمادها لأغراض استكمال متطلبات الدورة وأن تعتمد لأغراض التثبيت والترقية.
- تشجيع البحث التعاوني المتبادل بين المحاضرين والباحثين المتفرغين/ وطلبة الدراسات العليا.
- تبني الأبحاث الإجرائية من قبل الشؤون الأكاديمية ووحدة الموارد البشرية ووحدة الجودة وعمادة الدراسات العليا وعمادة البحث العلمي وعمادة شؤون الطلبة لتطوير ممارساتها، وأن تبني قراراتها على دراسات ميدانية، كوسيلة لتطوير أداء الموظفين وتطوير الخطط والمناهج، والتحقق من مدى امتلاك الطلبة لمهارات التعلم الذاتي.
- ولتبني البحث الإجرائي في الجامعة، يمكن التعامل مع البحوث الإجرائية في عدة أوجه:
  - على مستوى أعضاء هيئة التدريس: لا بد من تطوير الممارسة والتأمل بمخرجاتها لتحسينها والتعرف على المشكلات التي تواجههم وربط النظرية بالتطبيق العملي.
  - ويزيد من قدراتهم التحليلية ووعيهم بذواتهم وتفكيرهم الناقد، وتطوير قدراتهم وقدرات طلبتهم مثل كتابة التقارير والمواد التعليمية والتأمل الناقد في الممارسات.

- أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الجدد فيستخدم كإستراتيجية لتطوير القدرات التأملية ومساعدتهم على صياغة مشاكلهم ووضع حلول لها.

- طلبة البكالوريوس: ربط النظرية بالتطبيق العملي من خلال القيام بأبحاث مشتركة كمتطلبات للمسابقات وتطوير فكرة التقويم الواقعي، وتحويل مشاريع التخرج إلى مشاريع مرتبطة بالمؤسسات التي يتوقع أن يعمل فيها الطالب بعد تخرجه، والعمل على اكتساب الطالب لمجموعة من المهارات المنقولة مثل: مهارات البحث والاتصال والتواصل ...

ولتحقيق ذلك، أشارت الدراسة إلى إمكانية إدخال تعديلات على آليات تقويم أداء الطلبة على النحو الآتي:

- على مستوى البكالوريوس: امتحان نصفى (20 بالمئة) وببحث إجرائى (30 بالمئة) وملف إنجاز وتأمل فى المحاضرات (10 بالمئة) وامتحان نهائى (40 بالمئة).

- على مستوى الماجستير: أن تشمل مساقات البحث العلمى على تعريف الطلبة بالبحوث الإجرائية وفوائدها وآلياتها، وأن يكون البحث الإجرائى مكوناً رئيساً من مكونات التقويم بما لا يقل عن (30 بالمئة). وأن يكون هناك من متطلبات التخرج إجراء بحث إجرائى فردى أو مشترك مع إحدى الدوائر فى الجامعة و/ أو المجتمع المحلى حسب نوع التخصص.

5- ورقة حول دور البحوث العلمية فى إبراز قضية الأسرى من وجهة نظر الأكاديميين فى الجامعات الفلسطينية (جامعة القدس أبو ديس أنموذج): مقدمة من الباحث فهد أبو الحاج:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البحوث العلمية فى إبراز قضية الأسرى من وجهة نظر الأكاديميين فى الجامعات الفلسطينية، حيث حاولت الإجابة على مجموعة من الأسئلة منها: دور البحوث العلمية فى إبراز قضية الأسرى من وجهة نظر الأكاديميين فى الجامعات الفلسطينية ومعوقات إجراء الدراسات بقضايا الأسرى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى لجمع البيانات وتحليلها، ومجتمع الدراسة هو أعضاء هيئة التدريس فى جامعة القدس أبو ديس، وحول عينة الدراسة فإنه تم تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس فى جامعة القدس.



6- ورقة بعنوان دور المشاريع الريادية الشبابية وأثرها على دعم البحث العلمي: للباحث عبد الرحمان الزغلول:

تعرضت الورقة لمجموعة من المشاريع التي ابتكرها الشباب مثل إعادة تدوير المنتجات المستهلكة، ومشروع الخبر من أجل التعليم، وهو مشروع أطلق عام 2013 مخصص لإعادة تدوير مخلفات الخبز من الفنادق والمطاعم والمدارس لمساعدة المحرومين من أطفال وشباب المدارس.

7- ورقة بعنوان مؤتمرات وورش عمل بمشاركة فعّالة للطلبة:

أبرزت هذه الورقة مبادرات شارك فيها الطلاب، منها عمل علاقات مميزة مع القطاع الخاص لتدريب الطلبة وتطوير قدراتهم البحثية عام 2009، وفعالية وأنشطة وأرشفة لمكتبة علمية خاصة بالدائرة ومُتاحة للطلبة لمساعدتهم بأبحاث التخرج 2010، بالإضافة إلى دورات علمية وبحثية داخلية، حيث مثل الطلبة أساس هذه الدورات وأخرى خارجية موجهة لطلاب مدارس وموظفي بلديات والمجتمع النسوي والمحلي، كما يتم تنظيم نشاطات لا منهجية تعزز الثقة المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وزيارات ميدانية.

8- ورقة بعنوان "رؤية طالب حول البحث العلمي": من إعداد الباحث ليث عزام

تطرقت الورقة إلى المراحل الخمس من تكوين الحضارة، وهي الانتقال من الصيد، إلى الزراعة والصناعة والمعرفة ثم الوصول إلى الحكمة، والإشارة إلى أهمية طرح الأسئلة والتفكير بتعمق في طبيعة الأسئلة، مركزاً على أن البحث أساسه الإبداع والابتكار، مشيراً إلى إنجازات بحثية مبتكرة.

في ختام الاجتماع، صدر البيان الختامي عن المؤتمر تضمّن مجموعة من التوصيات، تمثلت فيما يلي:

1. اعتماد كلمة ضيف الاجتماع الأستاذ الدكتور اخلّيف الطراونة رئيس مجلس إدارة أكاديمية القدس للبحث العلمي في الجلسة الافتتاحية واعتبارها وثيقة أساسية من وثائق الاجتماع.

2. اعتماد خطة إستراتيجية خمسية للوصول بجامعة القدس إلى مرتبة مرموقة ضمن التصنيفات العالمية للجامعة.

3. الجمع بين التعليم والبحث والإنتاج لجامعة القدس والتعاون في إنشاء بنك معلومات واستخدام التقنيات الحديثة للوصول إليها.
4. جذب القطاع الخاص من خلال طرح مشاريع ريادية تحقق التنمية المستدامة في المجتمع.
5. تعديل تعليمات البحث العلمي وتعليمات الدكتوراه والماجستير، حيث يقوم الطالب بنشر بحث على الأقل في السنة الأولى.
6. تعزيز التعاون بين الباحثين من جامعة القدس والجامعات الأردنية.
7. رفع قيمة الموارد المخصصة للبحث العلمي سنويًا بما لا يقل عن 10 بالمئة تحفيزًا ودعمًا للبحث العلمي.
8. عمل مقترح لمجموعة من الحوافز الخاصة بالباحث لتشجيع الباحثين وتحفيزهم على زيادة الأبحاث العلمية في تخصصاتهم وفق نظام معتمد.
9. تأسيس مجلة محكمة في العلوم القانونية والسياسية بما يشمل تحمل الجامعات لكلفة التحكيم والنشر للبحوث.
10. تقديم مجموعة من الحوافز الخاصة بالباحثين لتشجيعهم وتحفيزهم على زيادة الأبحاث العلمية في تخصصاتهم وفق نظام تعتمده.
11. التأكيد على أهمية استكمال مشروع تدريس مناهج البحث العلمي بكليات الجامعة على مستوى مرحلتى البكالوريوس والماجستير من الناحيتين الموضوعية والإجرائية بما يعزز قدرات الطلبة في البحث العلمي.
12. ضرورة إضافة جميع أبحاث الجامعة إلى المستودع الرقمي، وتفعيل عمل المجموعات البحثية على المستودع الرقمي. وضرورة أن يكون النص البحث الكامل متاحًا للجميع، وذلك من أجل تسهيل اقتباس منشورات الجامعة.
13. تفعيل تطبيق تعليمات وأنظمة التثبيت الأكاديمي والتفرغ العلمي للأكاديميين في الجامعة.
14. الترحيب بأي مبادرات أو أفكار مقترحة لدعم وتحفيز البحث العلمي في الجامعة من خلال لجنة يتم تشكيلها في إطار عمادة البحث العلمي والدراسات العليا.



15. تشكيل لجنة من أساتذة الجامعة بالتخصصات المختلفة تعنى بشؤون أخلاقيات التعليم العالي والبحث العلمي وترسيخها، خاصة من حيث المفاهيم والمعايير ومتطلبات متابعة اعتمادها والالتزام بتنفيذها.

16. التأكيد على أهمية استكمال مشروع توجيه المساق المعتمد في دراسة مناهج البحث العلمي بكليات الجامعة في مستوى البكالوريوس والماجستير من الناحيتين الموضوعية والإجرائية بما يفرز من المفاهيم والقيم شكلاً ومضموناً.

17. دعوة الباحثين لكتابة أبحاثهم ضمن التخصصات المختلفة في مجلة القانون والعلوم والسياسية التي ستصدر قريباً في هذا الفصل وهي محكمة، علماً أن الجامعة ستتحمل نفقات نشر الأبحاث.

18. تكليف عمادة البحث العلمي متابعة تنفيذ التوصيات المعتمدة أعلاه وتقديم تقرير لاجتماع المجالس في الورشة القادمة.